تنبيها على انه شرع في هذا البحث ثم ياتي بتعريف مفرده محذوف المعرف
اختصارا فليكن هذا على ذكر منك ينفعك في جميع المباحث ومغنيا عن الاعادة
وكن متنبها بفطانتك بان الاصلح بحاله ان يعد الاقسام بالمعرفات فيتبعه
بتعريف المعرف في صدر البحث على الشروع فيه ما وضع لمتكلم مذهب النحاة انه
موضوع لمفهوم المتكلم ليستعمل في فرد معين بعينه اياكان والمحققون انه موضوع
لكل متكلم بعينه الملحوظ للواضع حين الوضع بواسطة مفهوم المتكلم فاللام
في قوله وضع لمتكلم عندهم لام الغرض والتقدير لافادة متكلم وفي سر التحقيق
صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار العموم في النكرة في الاثبات وهو قليل في
غير المبتدا وعلى اي تقدير فالمراد متكلم بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد
بقوله او مخاطب بعينه اغناء عن ذكره اشتهار كون المضمر معرفة فحصل التعريف
ما يصرح به تعريف التسهيل حيث قال المضمر ما وضع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او
خطابه او غيبته وبهذا اندفع انه ناعسا استفاض التعريف بلفظ المتكلم
والمخاطب واستغنى عن اعتبار قيد في التعريف لا بد ذكره شيء وليس على الوفاء
مثل متكلم يحكي نفسه ومخاطب يتوجه اليه الخطاب او متكلم بنفس الموضوع
او مخاطب الى غير ذلك مما هو من ثمرات الاضطراب ملعة اليك شرح
ذلك الكتاب والله اعلم بالصواب والمراد بكلمة ما اسم فلا استفاض بحرف
الخطاب وغائب على طبق آخر فخرج بها الاسماء الظاهرة النكرات وبقي الاسماء
الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غيب فقيد بقوله تقدم ذكره
لفظا او معنى او حكما لاخراج الظواهر المعرفة عن المعرف فجعله لاخراج جميع الاسماء
الظاهرة سهو البصائر المقتصر على الظواهر والتقدم اللفظي ان يكون اللفظ
المصرح لمرجع الضمير مذكورا متقدما حقيقة او رتبة والمعنوي ان يكون الدال
السابق حقيقة او رتبة على مدلول الضمير دالا عليه تضمنا او التزاما والحكمي
ان لا يسبق باحد السابقين مرجع لكن ياتي بعد الضمير لنكتة فكون ما حرم عاصا

لنكتة

لنكتة بجعله في حكم المتقدم وقالوا تلك النكتة جعل مدلول الضمير معظما مفخما
بذكره مبهما وتفسيره بعد تشوق السامع ليكون بلوغه اليه بعد شوق وطلب
وانتظار كما هو شان العظماء في البلوغ اليهم وهذه هي النكتة المتفق عليها
وتخلف في الاضمار قبل الذكر في صورة التنازع فانه بمجرد الاختصار والاحتراز
عن التكرار لكنها ليست نكتة عند الفراء والكسائي فلذا اكتفوا بذكرها في جعل
المتقدم لفظا شاملا للمتقدم رتبة متابعة المص وان اربعة الرضي با
المعهود مقابلة لفظا بالتقديري لا شموله له ورأى الرضي دخوله في المتقدم المعنوي
وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل والمتصل غير المستقل للفظ ينقسمان
الى المستقل وغير المستقل احدهما المستقل في الدلالة وغير المستقل فيها و
ثانيهما المستقل بمعنى ما يصح الابتداء به والوقف عليه فانتفاء احدهما يصير
غير مستقل والمراد في تقسيم الضمير هو هذا المعنى وقد استوفي في بحث التاكيد
فلا تطليل لتكراره ولا تركن الى المغالطة بان غير المستقل كيف يكون قسما
من الاسم ولا يخفى ان جعل الضمير المتصل مستقلا عند من يجعل الضمير في اياك
الجزء الاخير ويجعل ايا دعامة وفي انت يجعل ان دعامة يحتاج الى ارتكاب
مسامحة وهو مرفوع ومنصوب ومجرور ولا يمكن معرفتها بالتعريفات لانها
قال انه ضمير مرفوع وان لم يتركب مع الغير الموضوع بمعنى ضمير لا يستعمل في
التركيب الا في موضع يطلب المرفوع وهكذا اخواه ولم يعرفها لان النافع في
معرفتها اسماءها دون التعريف لكن التعريف اولى ليعرف القدر المشترك في
مقام الحكم على افرادها للتعبير عنها بها فالاول متصل ومنفصل افراد الخبر مع
كون المبتدا مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد فالمبتدا ما وإلى المفرد ولا
حاجة الى تقدير مبتداء هو كل منهما كما يعرفه العربي وان استتر على الهندي
والثالث لم يتصل والثاني كما قاله في بحث التاكيد تنبيها على طريق بان البيان
او ترشيحا له لانهما متصل ولم يقسم المتصل الى المرفوع والمنصوب والمجرور

Copyright © King Saud University